# تقييم الآثار البيئية للمشاريع السياحية ودورها في تحقيق السياحة المستدامة

أ/ قعيد لطيفة ـ المركز الجامعي تيبازة

أ/ يونس مراد ـ جامعة جيجل

**الملخص:**

لقد كانت النظرة التقليدية السائدة لأهداف المؤسسات الاقتصادية في النصف الأول من القرن الماضي هي ضرورة تحقيق أقصى أرباح ممكنة، ولكن التغيرات الاقتصادية في العالم أدت إلى الاعتقاد بأن تعظيم الأرباح لم يعد الهدف الوحيد للمشروع أو المؤسسة الاقتصادية، حيث أصبح من الواجب وجود تناسق بين التنمية والبيئة عند التخطيط.

تعتبر المشاريع السياحية مدخلا هاما في تحقيق التنمية المستدامة فبعد أن كانت المشروعات الصناعية هي المشروعات الأكثر تأثرا وتأثيرا على البيئة الإيكولوجية أصبحت كذلك المشاريع السياحية ذات أهمية في دراسات اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة باعتبار أن القطاع السياحي يعتبر عجلة دفع هامة لبعض الاقتصاديات وبالتالي وجب التخطيط له لما يضمن استدامته في حد ذاته والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة والتي تسعى الدول التي لا تتوفر على قدرات صناعية إلى تحقيقها من أجل ضمان الاستمرارية في الاستفادة مما هو موجود حاليا ومستقبليا وبالتالي النهوض بتنمية القطاع السياحي.

**Abstract:**

To already the last look traditional dominant for economic goals the organizations in the half first of the century was she necessity of investigation become remote possible profits, and to the economic changes in the scientist are the belief afflicted to that glorification of the profits the only goal for the project does not promise or the economic organization, where blessing became essential presence of harmony the evident development and the environment the stubborn plan.

The touristic projects consider important entrances in investigation of enduring development so after that was aalmshrwe'aat industrial she aalmshrwe'aat many effect and impacts on the ecological environment became likewise the touristic projects self of importance in studies of economy the environment and enduring development lasting in consideration that the touristic sector considers important wheel of pushing to the economists divide and in next duty of the plan for him Lama includes his his continuity in border of self and contributed in investigation general enduring development in characteristic and which the vines seek which industrial powers to her do not be available on investigation mn 'ajl

security of the continuation in the use of which he is present presently and futuristic and in the next rise in development the touristic sector.

**مقدمة:**

تعتمد التنمية السياحية بشكل عام على التخطيط السياحي للمشروعات السياحية والتي تعمل على جلب مداخيل معتبرة من العملة الصعبة، كما تساهم في خلق مناصب شغل وبالتالي امتصاص البطالة كما تعمل على بعث النشاط في المناطق التي كانت مهملة وبالتالي استغلال طاقات البلد من مقومات طبيعية وتاريخية وحضارية....الخ، وفي ظل الاهتمام المتزايد بالبيئة أصبحت هنالك ضرورة ملحة لتحقيق التوازن البيئي بين معدلات التنمية السياحية والتأثير السلبي على الموارد الطبيعية والمعالم الأثرية وذلك للحد من التلوث والإسراف في استخدام الموارد الطبيعية، ويمكن تحقيق الحد الأدنى من التوازن البيئي عن طريق الاهتمام بالموارد السياحية، حيث غدت السياحة المستدامة منهجًا وأسلوبا تقوم عليه العديد من المشروعات السياحية الكبرى ، وعلى غير ما يعتقد الكثير فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفًا من الناحية المالية، فله عائده المعنوي والمادي، ويعود بالربح والفائدة على المشروعات السياحية، أما من الناحية الاجتماعية فتعتبر هذه المشروعات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع مع المحلي والأخذ برأيه، بالإضافة إلى كون المشروعات السياحية تعتمد على مرتكزات البيئة الإيكولوجية من توافر مناظر خلابة ومحميات طبيعية الأمر الذي يفرض المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه المداخلة على النحو التالي:

**كيف يمكن أن تسهم تقنية تحليل الآثار البيئية في تحقيق الاستدامة السياحية ؟**

وعلى هذا الأساس فإن موضوع المداخلة سوف يعالج النقاط الرئيسية التالية:

- ماهية السياحة المستدامة.
- مفهوم تقييم الآثار البيئية.
- تقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية.
- منهجية تقييم الآثار البيئية للمشاريع السياحية.

**أولا: ماهية السياحة المستدامة:**

تم إدخال مبدأ الاستدامة في تنمية السياحة و تعزيزها عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة وهذا نتيجة للتوسع الكبير والسريع في قطاع السياحة، وأيضا نظرا للقدرات التي يتمتع بها هذا القطاع والتي تجعله يدر بفوائد اقتصادية على المجتمعات والدول المضيفة، والتخفيف من حدة الفقر والحفاظ على الثروات الطبيعية والثقافية وغيرها من المنافع.

**1- تعريف السياحة المستدامة:**

تقوم السياحة المستدامة على تلبية احتياجات السياح كما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، وهي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في

التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع المحلي؛[1]وتعتبر السياحة المستدامة نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية و دعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، و لكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.[2]

إن التنمية السياحية المستدامة تحافظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط. وعلى هذا النحو فهي تمثل عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد، اتجاه الاستثمارات، وجهة التطور التكنولوجي والتغير المؤسساتي أيضا في حالة الانسجام، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.[3]

ولقد تبنت المنظمة العالمية للسياحة قواعد الاستدامة في السياحة، وبلورت أسس التنمية المستدامة في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية، وعرفت السياحة المستدامة كما يلي:"التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".[4]

وتعرف التنمية السياحية المستدامة بأنها عملية إشباع حاجات السائحين الجسدية والنفسية والحصول على متطلباتهم. دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم بالاستمتاع بالبيئة.[5]

أما عبد الوهاب صلاح الدين فيعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها "تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر الجذب الطبيعية والحضارية.[6]

و بالتالي فمبدأ الاستدامة في السياحة هدفه الأساسي هو إدارة جميع الموارد بطريقة تتيح تلبية كافة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، والحفاظ على سلامة الثقافة والعمليات الإيكولوجية الأساسية، و التنوع البيولوجي والنظم المعيلة للحياة[7].

---

[1] - عنود القبندي، السياحة البيئية " 4 نماذج عربية على طريق التميز "، مجلة بيئتنا، العدد 129، مجلة بيئية شهرية تصدر عن الهيئة العامة للبيئة الكويتية، سبتمبر 2010، ص ص:21-22.

[2] - حابس سماوي ومحمود القيسوني، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي" دليل مفهوم السياحة المستدامة و تطبيقها "، جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002، ص:08.

[3] - قويدري محمد ودولي سعاد، نحو صناعة سياحية في إطار رؤية تنموية مستدامة و مسؤولة، الملتقى العلمي الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14 و15 فيفري، ص:05.

[4] - صلاح الدين خربوطلي،السياحة المستدامة دليل الأجهزة المحلية، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004، ص:23.

[5] - بن الضيف محمد عدنان وسلطاني محمد رشدي، متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات الاقتصادية بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص:1056.

[6] - عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، مطبعة زهران، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991، ص:182.

[7] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تنمية السياحة المستدامة، المنظمة العالمية للسياحة، 2 مارس 2001، ص:03.

**2- تصنيفات السياحة المستدامة:**

نجد عدة تصنيفات للسياحة المستدامة:[1]

-السياحة المسؤولة(Tourism responsible):تسمى أيضا بالسياحة الأخلاقية Tourism éthiqueويقصد بها السياحة التي يكون السائح من خلالها مسؤولا عن احترام الجوانب الثقافية والاجتماعية للسكان المحليين للمنطقة بالإضافة إلى احترام الجوانب الطبيعة لها.

- السياحة العادلة (Tourism equitable): يقترح هذا المفهوم المشاركة العادلة في الأرباح(الاقتسام المتساوي للأرباح) فالمتدخلون في السياحة يساهمون في الازدهار والتطور وتحسين ظروف حياة الشعوب، وذلك بتوفير مناصب الشغل للسكان المحليين وإعادة توزيع مداخيل السياحة بشكل عادل خاصة على الطبقات المحرومة. يسمى هذا النوع من السياحة باللغة الانجليزية Pro-Poor Tourism.

- السياحة الاجتماعية (Tourism social): يتمحور هذا النوع من السياحة حول العطل الخاصة بالعاملين و الطبقات المعوزة، وهو عادة مرتبط بالحركات النقابية والتعاونية و سياحة الشباب.

- السياحة التضامنية (Tourism solidaire): يتعلق هذا النوع من السياحة بالمشاريع التضامنية، حيث يقوم السائح بدعم المشاريع التنموية وذلك بتخصيص جزء من سعر السفر لتمويل مشاريع إعادة تأهيل أو مشاريع اجتماعية.

من خلال هذه التصنيفات نجد أن فكرة السياحة المستدامة لا تعبر في ذاتها عن محتوى سياحي معين، فهي ليست منتجا سياحيا، وليست طريقة جديدة لبيع نشاط أو تحديد كيفية الدفع، إنما هي نموذج للتنمية يمكن حصره في محاور إستراتيجية معينة تعتبر ركائز لهذا النموذج التنموي والشكل التالي يوضح هذه المحاور:

**شكل رقم (01) : المحاور الإستراتيجية للسياحة المستدامة :**

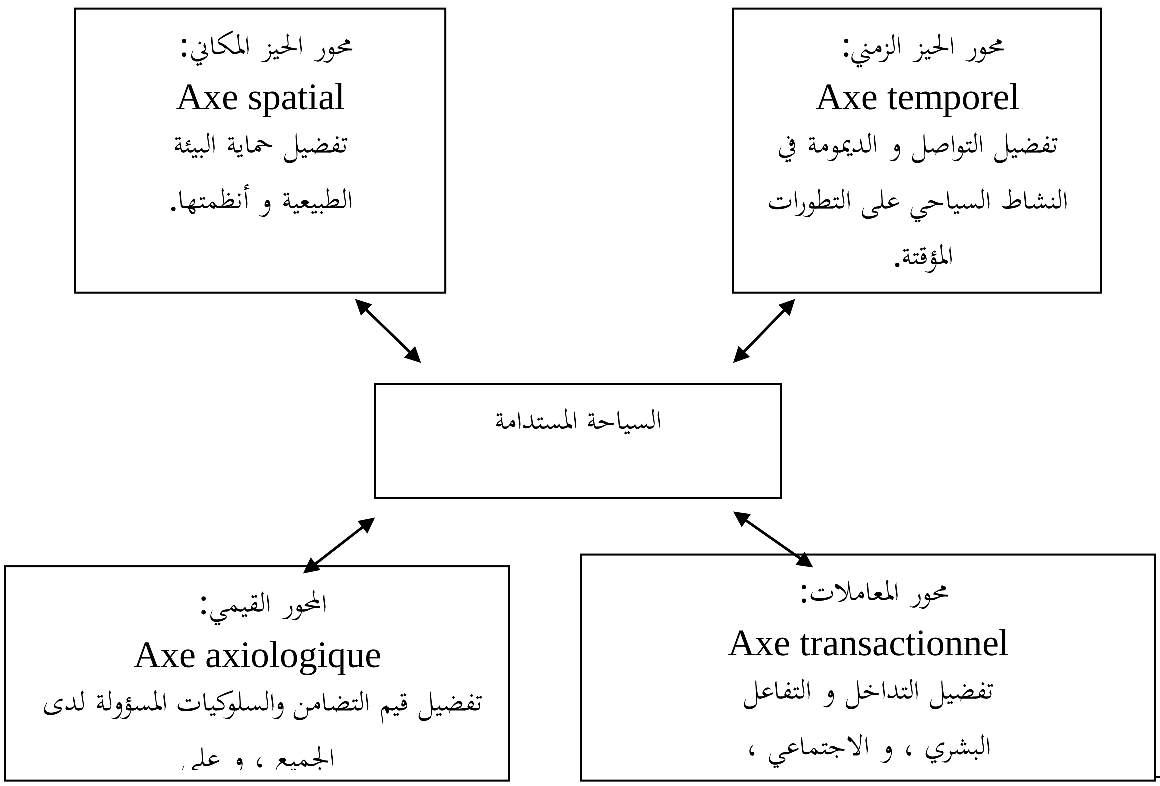


- Normand Hall « Ecotourisme, tourisme durable, tourisme responsable ou tourisme équitable » ,l'ERE de [1] l'écotourisme , Hiver; 2003, p p: 4-5.

**Source** : Line Bergery , Qualité globale et tourisme , Economica , Paris , 2002, P 127

**ثانيا: مفهوم تقييم الآثار البيئية**

تتطلب دراسات الجدوى الاقتصادية إجراء دراسات جدوى بيئية عند القيام بإنشاء مشروعات جديدة، أو إجراء عمليات إحلال أو تجديد في أي من المشروعات يمكن من خلالها حساب التكلفة والعائد البيئي للمشروع أو عملية الإحلال أو التجديد المطلوبة.

**1- التطور التاريخي لمفهوم تقييم الأثر البيئي:**

تعود بدايات التنبؤ بأخطار الثورة الصناعية، وما لها من تأثيرات بيئية واجتماعية واقتصادية وفيزيائية إلى الكاتبة راشيل كرزون في كتابها(الربيع الصامت)، حيث تناولت ذلك عام1962 , وقد أدى ذلك إلى الانتقال إلى دراسة هذه الآثار بصورة جدية، وكان ذلك عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وضعت قوانين عرفت بالسياسة الوطنية الأمريكية (NEPA) وتضمنت الخطة مدى اهتمام الجماهير بنوعية البيئة، والتأثيرات المتزايدة للتقنيات الحديثة ومخططات التطوير الكبرى، بالإضافة إلى تطوير تقنيات تقييم اقتصادية مثل: تحليل التكلفة والمنفعة والتي لم تأخذ في البداية في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع الرئيسية، ويمكن تقسيم مراحل تطور عملية تقييم الأثر البيئي إلى أربعة مراحل:[1]

أ- المرحلة الأولى (مرحلة البداية 1969م): وفيها تم اكتشاف أخطار المشاريع على البيئة المحيطة، مما أدى إلى وضع سياسات وقوانين وأسس لتقييم الأثر البيئي وكان ذلك في الولايات المتحدة في عام 1969 م ثم توالت عمليات انتشار تقييم الأثر البيئي في دول صناعية أخرى مثل استراليا، كندا ونيوزيلاندا حيث تبنت هذه الدول منهجية متميزة لعملية تقييم الأثر البيئي.

ب- المرحلة الثانية (1970م- 1980م): في هذه المرحلة تم استخدام تقنيات عالية في عملية تقييم الأثر البيئي مثل تقييم المخاطر ووضع خطوط إرشادية في عمليات التنفيذ كعملية الفحص ودراسة النطاق، وكذلك تم أخذ التأثيرات الاجتماعية بالاعتبار وفي بعض الدول الرائدة بدأ الاهتمام بأخذ رأي الجماهير(المشاركة الاجتماعية) الأمر الذي أدى إلى الإبداع والتجديد في ممارسة التقييم البيئي.

ج- المرحلة الثالثة (1980م- 1990م): فيها تم تفعيل وتكامل الخبرة والممارسة في مراجعة تقييم الأثر البيئي، مما أدى إلى تحديث وتجديد الهياكل العلمية والمؤسساتية وتنسيق عملية تقييم الأثر وعمليات أخرى موازية مثل تخطيط استخدام الأرض، كما تم الاهتمام بإدخال واستيعاب مستوى التغيرات في النظام البيئي وكذلك التأثيرات المتراكمة، وإدخال آليات المراقبة والتدقيق والمتابعة.

---

[1]- رياض حامد يوسف عامر، تطوير منهجية لتقويم الاثر البيئي بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، رسالة ماجستير في العلوم البيئية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص ص:12-13.

د- المرحلة الرابعة (مرحلة التقييم البيئي الاستراتيجي): أدت المرحلة الأخيرة وحتى هذه اللحظة إلى التفكير في الوصول إلى التنمية المستدامة مع إدراج المفاهيم ومعايير الاستمرارية في محاولة تقيم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي، ويقصد بالتقييم البيئي الاستراتيجي "عملية التقييم البيئي للسياسات والخطط والبرامج والذي يأخذ في اعتباره النظرة الشمولية لعملية التقييم البيئي المتكامل والمتعدد المشاريع".[1]

**2- تعريف تقييم الآثار البيئية:**

يقصد بالأثر البيئي الآثار الناجمة عن إنشاء كافة مراحل المشروع والتي تؤثر على:[2]

- صحة الإنسان والشروط المعيشية والرفاه.
- التربة, المياه, الهواء, المناخ, الكائنات الحية والتنوع الحيوي.
- بنية المجتمع, الأبنية, المناظر الطبيعية, جمالية المدن, الموروث الثقافي.
- استخدامات الموارد الطبيعية.

أما المقصود بتقييم الآثار البيئية فهناك عدة تعاريف لتقدير أو تقويم الأثر أو المردود البيئي لمشروعات التنمية، ومن هذه التعريفات ما يلي:

تقييم الأثر البيئي هو دراسة الآثار الايجابية والسلبية المحتملة للمشروع على البيئة من كافة جوانبها:الطبيعية، الحيوية، الاقتصادية والاجتماعية، وتقدير هذه الآثار بالنفقات والعوائد الاجتماعية والآثار البيئية كمعيار للاختيار بين البدائل المطروحة.[3]

كما يعرف بأنه أسلوب لتحديد الآثار الصحية والاجتماعية والبيئية الكامنة التي يمكن أن تظهر وتنشأ بفعل التنمية المقترحة، في محاولة لتقييم هذه الآثار بيئيا وبيولوجيا واقتصاديا واجتماعيا في إطار يساعد على صناعة قرار منطقي وعقلاني، للحد من الآثار السلبية من خلال إيجاد بدائل لعملية التنمية أو مناطق تنفيذها.[4]

أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيعرف تقييم الآثار البيئية بأنه: فحص العمليات ذات الأثر المهم على البيئة، ويشمل (وصف المشروع، بيانات الأساس، الآثار البيئية، تحليل البدائل، خطة التخفيف من الآثار البيئية، ومتطلبات الإدارة والتدريب البيئي)، وتقييم الآثار البيئية له علاقة كذلك بالمدى الطبيعي والاجتماعي للمشروع من خلال علاقته بالتنمية المستدامة أيضا، حيث يشكل تقييم الآثار البيئية جزءا من دراسة الجدوى الشاملة.[5]

---

[1]- سامع عبد الوهاب التقييم البيئي للمشروعات السياحية على ساحل خليج العقبة ، ندوة التنمية والبيئة في مصر، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، 2002، ص:04.

[2]- وزارة الادارة المحلية والبيئة، التعليمات التنفيذية لاجراءات تقويم الاثر البيئي، الهيئة العامة لشؤون البيئة، الجمهورية السورية العربية، شباط 2008، ص:01.

[3]- يوسف قريشي، سلمى عائشة كيحلي وسليمة غدير أحمد، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 21- 22 نوفمبر 2012، ص:465.

[4]- عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط ، التنمية المستديمة " فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها " ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص:148.

[5]- البنك الدولي، المرجع الأساسي للتقييم البيئي، واشنطن، المجلد الأول، الدراسة رقم 139، 1995، ص:14.

لقد صنف البنك الدولي المشروعات الإنمائية طبقا لتأثيرها السلبي على البيئة إلى أربعة فئات وهي:[1]

– الفئة أ (category–A): تشمل المشروعات ذات التأثير المباشر على البيئة وعلى نطاق واسع مثل: مشروعات السدود وخزانات المياه وتعديل مسار الأنهار ومحطات الطاقة النووية والموانئ الضخمة والخطوط الدولية لنقل الطاقة الكهربائية.

– الفئة ب(category–B): تشمل المشروعات التنموية المؤثرة على البيئة والمجتمع، مثل: إنشاء محطات الطاقة، محطات معالجة الصرف الصحي الكبيرة، مد الطرق المحورية وإقامة المجتمعات الجديدة والمدن الصناعية، نقل المياه العذبة لاستصلاح الصحاري، التنمية الزراعية بمختلف أشكالها ومشروعات التنمية السياحية التي هي محل الدراسة .

– الفئة ج (category–C): تشمل مشاريع الدولة المؤثرة على المجتمع، ومن ثم تؤثر على البيئة كمشروع التعليم وتنظيم الأسرة وغيرها، ماعدا الخدمات (مياه، كهرباء، صرف صحي) فإنها تندرج تحت الفئة ب.

– الفئة د(category–D): وتشمل المشروعات الصغيرة والمحددة الغير المؤثرة على البيئة، مثل مصايد الأسماك والتشجير حول المدن والمحميات الطبيعية والمنتزهات العامة...

العناصر التي تؤخذ في الاعتبار عند إجراء تقييم الآثار البيئية للأنشطة والمشروعات التنموية كالتالي:[2]

– الخصائص الفيزيائية: (التربة، الماء، الهواء، المناخ، استخدامات الأراضي وخواصها).

– الخصائص البيئية: (المجتمعات، الأجناس والأنواع، الأنواع النادرة).

– أنماط النشاط البشري: (السكان، هيكل العمالة، النقل ...).

– البنية الأساسية: (الكهرباء، الغاز، الصرف الصحي، السكن،المخلفات، الاتصالات، الطرق).

– التلوث الموجود:(تلوث الماء والهواء، الضوضاء، التلوث البصري، النشاط الإشعاعي...).

**3– أهداف تقييم الآثار البيئية وأبعادها:**

أ– أهداف تقييم الآثار البيئية: تتمثل أهداف تقييم الآثار البيئية كالتالي:

– ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها بما في ذلك الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان وذلك من خلال عملية الارتقاء بالنوعية البيئية العلمية لحماية البيئة وضرورة المحافظة عليها دون تدهور أو استنزاف لتظل دوما قادرة على تطوير واستدامة الحياة.[3]

– التنبؤ بالمشاكل المحتملة وطرحها والتعامل معها في مرحلة مبكرة من التخطيط للمشاريع التنموية؛ مما يساعد أصحاب المشاريع على تحقيق الأهداف بنجاح أكبر مع تلافي السلبيات المتعلقة بالبيئة. [4]

– يعتبر تقييم الأثر البيئي وسيلة هامة للمفاضلة بين البدائل المختلفة من المشاريع، الأنشطة والسياسات، ومن خلال هذا التقويم يتم تحليل أهداف المشاريع وإمكانية تحقيقها عن طريق تحديد البدائل الأكثر فعالية والأقل ضررا بالبيئة، وتهدف

---

[1]– بوحفص رواني وعلي بن ساحة ، دراسة وتقييم التأثير البيئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت سكيكدة، يومي 21 و22 أكتوبر 2008، ص ص: 3–4.

[2]–احمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص:68.

[3]– بسمة عولمي، آلية التقييم البيئي و دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت سكيكدة ، يومي 21 و 22 أكتوبر 2008، ص: 10.

[4]– صالح العصفور، التقييم البيئي للمشاريع ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 43، الكويت، جويلية 2005، ص: 06.

الدراسة إلى تحليل ومقارنة مواقع بديلة، تقنيات أنظف، مدخلات أبسط، ووسائل للتخفيف، علاج أو الحد من المشاكل البيئية، إضافة إلى البرامج الملائمة للرصد والإدارة البيئية، وذلك مع حساب التكلفة والعائد الاقتصادي والبيئي للبدائل المختلفة حتى يتم اختيار أفضلها.[1]

ب- أبعاد تقييم الآثار البيئية: تتخذ عملية التقييم البيئي بعدين أساسين هما:[2]

- البعد المكاني: بالنسبة للبعد المكاني لتقييم الأثر البيئي فإن دوره لا يقتصر على إبراز الآثار البيئية المحلية فقط وإن كانت هي الأساس، وإنما يمتد ليشمل أيضا الآثار على المناطق المجاورة أي على المستوى القطاعي والإقليمي والعالمي، فمن المعروف أن المشكلات البيئية إذا كانت محلية الحدوث وتفاقمت مع مرور الزمن، فإن مردوداتها تعتبر إقليمية وعالمية التأثير.

- البعد الزمني: وهو يتضمن ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

- مرحلة التقييم المبكرة: تتم هذه المرحلة عند التخطيط لإعداد المشاريع التنموية للتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع، من خلال تعظيم الآثار الإيجابية والتخفيف من الآثار السلبية.
- مرحلة التقييم التكميلي الاستكشافي: يتم التقييم في أثناء تنفيذ المشروعات لضمان تنفيذ كل الإجراءات البيئية المتضمنة في خطة المشروع.
- مرحلة التقييم اللاحق: تبدأ بعد الانتهاء من المرحلة الثانية أي بعد تنفيذ المشروع وبدأ تشغيله، وذلك لضمان عدم انحراف المشاريع التنموية خلال مرحلة التشغيل عن المسار البيئي الذي رسم لها.

**ثالثا: تقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية**

**1- مفهوم تقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية وأهميته:**

تقييم الأثر البيئي للمنشأة السياحية هو دراسة تنبئية بجملة الآثار البيئية المحيطة بموقع المشروع السياحي في مرحلة التخطيط له، قبل البدء في اتخاذ أي خطوات تنفيذية قد لا تمكن من تحقيق الاستدامة التنموية للمشروع، وتغطي دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية ما يلي:[3]

- التأثيرات الطبيعية المحتملة كتلوث الهواء، المياه والتربة.

- التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة من المشروع.

- التأثيرات البيولوجية على الكائنات الحية التي تعيش في المنطقة المراد توطين المشروع السياحي بها. وتنبع أهمية التأثير البيئي للمشاريع السياحية من كونها أداة لتنشيط السياحة البيئية، خاصة إذا كانت هذه المشاريع ستقام في مناطق ذات أهمية بيئية خاصة كالمحميات الطبيعية، الأنهار، البحيرات، السواحل والشواطئ، الجبال، الواحات، الغابات... ، ونظرا لما يمكن أن تسببه من أي آثار تهدد التوازن والتنوع البيولوجي بها نتيجة هجرة الكائنات التي تعيش بها، فقدان أجزاء كبيرة من

---

[1]- براهيمي عبد الرزاق وزهية بوديار، تقييم الأثر البيئي للمنشآت كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، يومي 17 و18 ماي 2010، ص: 09.

[2]- اوسرير منور وبن حاج جيلالي مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جوان 2002، ص: 346.

[3] - بوديار زهية وجباري شوقي ، تقويم الأثر البيئي للمشاريع ، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت سكيكدة ، يومي 21 و 22 أكتوبر 2008، ص:10.

الأراضي، الصيد، زيادة الاستهلاك العديد من الموارد كالمياه، الطاقة والغذاء، لذلك يفترض أن يعتبر البعد البيئي وسيلة للجذب السياحي عند إنشاء المشاريع السياحية، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستدامة التنموية.

**2- علاقة تقييم الآثار البيئية بالإدارة البيئية السياحية:**

تعتبر عملية تقويم الأثر البيئي جزءا هاما من نظام الإدارة البيئية، فإنها تتدخل في صيرورة النظام كما هو موضح من خلال الشكل أدناه:

**شكل رقم (02): تقييم الأثر البيئي كجزء من نظام الإدارة البيئية المتكاملة للمشاريع السياحية**

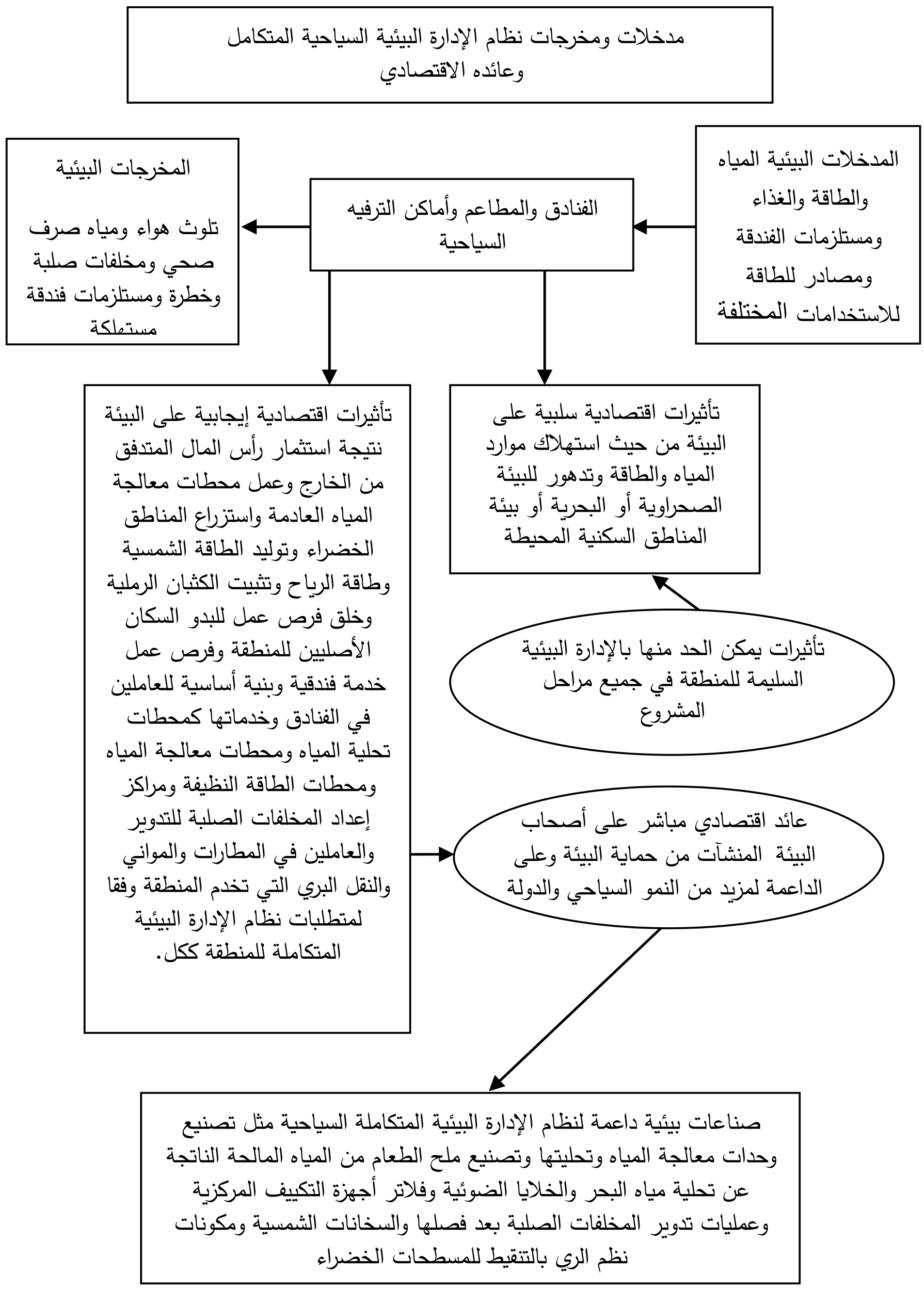


**المصدر:** سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة ، المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ، 2005، ص:102.

ونظرا للاهتمام بالبعد البيئي عند إنشاء المشاريع السياحية، نظير نجاعة نظام الإدارة البيئية المعتمد بها، فإنه بإمكانها تحقيق العوائد الموالية :

أ– من الناحية البيئية: تتمثل في:[1]

– ترشيد استهلاك المياه كنتيجة لاستخدام نظام مرشد لتوزيع المياه داخل الفنادق والمطاعم وبقية الهياكل السياحية، بما يحقق انخفاضا في قيمة المياه المستخدمة قد يصل إلى 50% من المعدلات المستخدمة في بعض المشروعات السياحية المثيلة غير المدارة بيئيا.

– تحقق وفورات في استخدام المواد الكيماوية المخصصة لأعمال الغسيل والتنظيف في الفنادق نتيجة تبني الفندق لنظام الإدارة البيئية، وهي التي تمثل تكاليف ضخمة على كاهل المشروع، كما يقلل ذلك من معدلات استهلاك المفروشات نتيجة الغسيل غير المرشد.

– تخفيض تكاليف الصيانة نتيجة المراجعة البيئية المتواصلة حيث يتم الإصلاح فور حدوث الانحراف وعدم تركه لمزيد من التدهور الذي يزيد من تكلفة الإصلاح والصيانة المتأخرة، كما تساهم المراجعة البيئية في الاكتشاف المبكر للعديد من الانحرافات التي يؤثر إهمالها في تدني الخدمة السياحية وتراجع العائد الاقتصادي منها.

– تحقيق عائد اقتصادي من بيع المخلفات الصلبة.

ب– من الناحية الاقتصادية: تتمثل في:[2]

– دفع صناعة السياحة للعديد من الصناعات (الصناعات الغذائية والنسيجية والمعدنية ومواد البناء...)، التي تتعامل مع القطاع السياحي للالتزام بنظم الإدارة البيئية المتكاملة بما يحقق مزيدا من جودة إنتاج هذه الصناعات ويحقق حمايتها للبيئة وللقوى العاملة بها وهو متطلب أساسي من متطلبات منظمة التجارة العالمية، حيث يؤدي الالتزام بالإدارة البيئية المتكاملة إلى التقليل من الفاقد من المواد الخام أثناء التصنيع، ويضمن جودة المنتج وقابلية مواد التغليف والتعبئة على سبيل المثال لإعادة الاستخدام والتدوير.

– تخفض التكلفة التي تتحملها كل منشأة للحصول على مصادر المياه المحلاة أو المياه الجوفية.

– تخفض تكلفة معالجة مياه الصرف الناتج من المنشأة بالإضافة إلى جودة نوعية المياه المعالجة وإمكان استخدامها في ري المسطحات الخضراء المحيطة بالمنشآت.

– إمكان تعيين مهندسين وفنيين على مستوى عال من الكفاءة لتشغيل الوحدات المركزية للمشروع السياحي وهو ما قد يشكل عبئا ماليا كبيرا على الوحدات السياحية.

– تخفض تكلفة التجميع والتخلص النهائي من المخلفات الصلبة للمنشآت نظرا لتشغيل وحدات الجمع بطريقة أكثر كفاءة.

– تخفض التكلفة التي تتحملها كل وحدة سياحية من البنية الأساسية كالطرق وشبكات الاتصالات والكهرباء والمياه والصرف الصحي مما يحد من التكلفة الاقتصادية لتحسين بيئة المشروع ككل.

**رابعا: منهجية تقييم الآثار البيئية للمشاريع السياحية**

**1– كيفية إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية:**

[1] – بوديار زهية وجبار شوقي، مرجع سابق، ص ص: 21–22.

[2] – سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، مرجع سابق، ص ص:103–104.

أ- يكلف صاحب المشروع السياحي أحد المكاتب الاستشارية البيئية المعتمدة من قبل وزارة البيئة أن تقوم بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمشروعه وأن تغطي الدراسة الجوانب الآتية:[1]

– رصد نوعية الهواء، التربة، المياه، مياه البحار والشواطئ، الجبال، المحميات الطبيعية، الأنهار...، المجاورة لموقع إنشاء المشروع، من حيث المؤشرات البيولوجية والكيميائية والفيزيائية، وذلك لبناء خلفية بيئية عن موقع المشروع، وتقدير الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان استدامة المشروع.

– تحديد حجم التأثيرات البيئية الناجمة عن إعداد الموقع ومراحل بناء وإنجاز المشروع ثم مرحلة تشغيله وكيفية التحكم في التأثيرات السلبية الناتجة عنها.

– توافر المصادر الداعمة لتشغيل المشروع من مياه وطاقة ومواد غذائية وتأثير إمداد المشروع بهذه الخدمات على الموقع من الناحية الصحية والبيئية من حيث:

- مدى مطابقة مصدر المياه للاستخدامات المختلفة للمياه داخل المنشآت السياحية والإجراءات التي يتخذها المشروع لتحقيق ذلك.
- في حالة المشروعات التي ستقوم بتحلية المياه، ضرورة تحديد كيفية التخلص من الأملاح الناتجة عن عملية التحلية، ومدى تأثيرها على البيئة المستقبلة لها، إضافة إلى تحديد طريقة الرصد البيئي التي سيتبناها المشروع للحد من الآثار السلبية لذلك.
- توصيل المشروع بمصادر الطاقة الكهربائية واحترام المعايير الصحية والبيئية.
- الإنبعاثات المتوقعة من محطات توليد الطاقة في المشروع.
- احترام موردي المواد الغذائية لطبيعة المنطقة التي يقوم بها المشروع السياحي، والالتزام بعدم إحداث الضوضاء، والالتزام بالمعايير الصحية للتخزين والنقل.
- استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة تعمل بالبطاريات أو بالطاقة الشمسية، التي يستخدمها العمال والسياح في التنقل بين أرجاء المواقع السياحية في المشروع السياحي، للحد من تلوث الموقع الناتج عن استخدام السيارات والشاحنات خاصة المواقع المجاورة لمناطق المحميات الطبيعية الأرضية.
- توافر خدمات الصرف الصحي وإمكانية معالجة المياه وإعادة استخدامها في الري في منطقة المشروع وذلك لترشيد استهلاك المياه.
- ترشيد استهلاك الطاقة بالاعتماد على تكنولوجيا صديقة للبيئة.
- توافر العمالة المدربة وكيفية تسكينها والخدمات المعيشية المقدمة لها مع ضرورة التأكد من خلوها من الأمراض المعدية.
- تأثير المشروع على المناطق المجاورة ذات الطبيعة الخاصة كالمناطق الأثرية والتاريخية والمحميات الطبيعية من النواحي البيئية الطبيعية والبيولوجية.
- تأثير النشاطات السكانية المجاورة والقائمة على استدامة المشروع السياحي.

---

[1] - سامية جلال سعد ، الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية دليل ارشادي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2007 ، ص ص: 57 – 59.

- مدى استفادة النشاطات السكانية من المشروع السياحي الجديد.
- فرص العمل التي يقدمها المشروع للمجتمع في المناطق المجاورة له.
- فرص المشاركة الشعبية والمجتمعية وكيفية عمل المشروع على تعظيم هذه المشاركة وتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

ب- يتم إعداد تقرير عن نتائج الدراسة موضحا به كافة الإجراءات الواجب إتباعها للحد من التأثيرات السلبية الناجمة عن المشروع.

ج- يتم إرسال نتائج الدراسة إلى السلطات المعنية لمنح الترخيص للمشروع.

د- تقوم السلطات المعنية بإرسال الدراسة إلى وزارة البيئة بالدولة لمراجعة الدراسة وتقييمها في حالة قبول الدراسة واستكمال المستندات الخاصة بالمشروع بإصدار الترخيص والسماح بتنفيذ المشروع.

هـ- تقوم أجهزة البيئة بمراجعة المشروع حال تشغيله للتأكد من تطبيق كافة المتطلبات الواردة في الدراسة للحد من آثار المشروع السلبية.

**2- دراسة الآثار البيئية للمشاريع التنموية بالجزائر:**

ظهر مفهوم دراسة التأثير البيئي بالجزائر من خلال جملة من القوانين أعدتها الدولة في هذا المجال وفقا لعدة مراحل تاريخية.

أ- مراحل دراسة التأثير البيئي بالجزائر قبل قانون حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة:

- دراسة القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة المؤرخ في05 /1983/02: اعتبرت المادة 130 منه أن دراسة التأثير البيئي وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة من خلال معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة أو غير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي ونوعية معيشة السكان، وبينت المواد132، 131 و133 العقوبات التي ستلحق بالمخلين لأحكام المادة 130 لهذا القانون.[1]

- دراسة المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في1990/02/27 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة: حيث تعرضت المواد (2 إلى 14) من هذا القانون إلى دراسة التأثير البيئي ومع الأخذ بالمادة05 من هذا القانون والتي تستعرض مراحل دراسة التأثير البيئي.[2]

- دراسة المرسوم التنفيذي رقم98-339 المؤرخ في1998/11/03 المتعلق بالتنظيمات المطبقة على المنشآت المصنفة: حيث تناولت المواد من01 إلى 04 مفاهيم أساسية حول المنشآت المصنفة وكيفية اكتسابها الترخيص أو التصريح من طرف الجهة المعنية، في حين خصصت المادة 05 للأحكام المطبقة على المنشآت الخاضعة للترخيص والمصنفة حسب درجة تأثيرها على المحيط، وركزت المادة 06 على الشروط الواجب توفرها في الملف المرفق أو موجز لدراسة التأثير البيئي، وأضافت المادة 07 الملحقات الواجب إرفاقها بملف الدراسة، بينما تناولت المادة 09 كيفية التعامل مع المنشآت، وتناولت المواد (11-10) الإعلام عن نتيجة الدراسات وكيفية التعامل معها.[3]

---

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية، 08 فيفري 1983، ص ص : 401.380.

[2] - الجريدة الرسمية الجزائرية، 07 مارس 1990، ص ص: 362 .365.

[3] - الجريدة الرسمية الجزائرية، 04 نوفمبر 1998، ص ص: 3-7.

ب- التأثير البيئي طبقا للقانون03-10 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة: تضمن هذا القانون المؤرخ في 2003/07/20 القوانين والمراسيم التنفيذية الخاصة بحماية البيئة ودراسة التأثير البيئي وقد ألغى ما جاء به القانون (83-10) المتعلق بحماية البيئة، ونص في المادة 113 منه بأن أحكام القانون رقم83-10 تلغى عدا النصوص التنظيمية إلى حين لاحق، حيث خصصت المادة 15 من القانون03-10 إلى أن كل من مشاريع التنمية، الهياكل والمنشآت الثانوية، المصانع، الأعمال الفنية الأخرى وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة يجب القيام بدراسة التأثير البيئي لها.[1] وتجدر الإشارة بأن القانون 03-10 قد ضم جل المراسيم والقوانين الخاصة بحماية البيئة ومنها:

- المرسوم التنفيذي رقم 91/87 المؤرخ في 1987/04/21 الخاص بدراسة تأثير المحيط.
- القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

ج – مراحل دراسة التأثير البيئي وفق المشرع الجزائري: حدد المشرع الجزائري طبيعة ومحتوى دراسة التأثير البيئي في المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في27 فبراير1990، وأكدت على النقاط الواجب تضمنها وتتمثل فيما يلي:[2]

– تحليل حالة المكان الأصلية ومحيطه مع التركيز أساسا على الثروات الطبيعية والمساحات الفلاحية والغابية والبحرية والمائية والترفيهية التي تمسها الأشغال وأعمال التهيئة .

– تحليل الآثار البيئية ولاسيما في الأماكن والمناظر والحيوانات والأوساط الطبيعية والتوازنات البيولوجية وحسن الجوار(الضجيج، الاهتزازات، الروائح، الدخان...).

– الأسباب التي من أجلها أعتمد المشروع.

– التدابير التي ينوي صاحب المشروع القيام بها لإزالة عواقب المشروع المضرة بالبيئة أو تخفيضها وتعويضها وتقدير النفقات المناسبة لذلك.

يطالب صاحب المشروع بتقديم 03 نسخ على الأقل من دراسة التأثير البيئي للوالي، ليقوم هذا الأخير بتحويلها إلى الوزير المكلف بالبيئة لأخذها بعين الاعتبار أو رفضها، إضافة إلى هذا يجب إبلاغ المديريات والمصالح المعنية والتي لها علاقة مباشرة بالمشروع موضوع الإنشاء أو التهيئة، ويجب على الوالي أن يتخذ قرار تدابير الإشهار وذلك عن طريق إشهارها في مقر الولاية ومقر البلديات، وفي الأماكن المجاورة للمواقع المزمع إنجاز الأشغال فيها، كذلك يجب إشهار دراسة التأثير البيئي في يوميتين وطنيتين على الأقل، بعد ذلك يعين الوالي محافظا لتسجيل ما قد يصله من رغبات وآراء وتظلمات كتابية أو شفوية مرتبطة بدراسة التأثير البيئي في سجل خاص والذي يختم في الأخير بعد 60 يوما من إشهاره، والذي يجب أن يحتوي على إحدى الملاحظات التالية:

– ملاحظة " لاشيء": إذا لم تكن هناك أي تظلمات أو اقتراحات.

– ملاحظة "تحفظ" أو"رفض": هذا في حالة الرفض ويجب أن يكون التقرير مدعما بأسباب الرفض.

[1] – الجريدة الرسمية الجزائرية، 20 جويلية 2003 ، مرجع سابق، ص ص:11- 12.

[2] – الجريدة الرسمية الجزائرية، 07 مارس 1990، مرجع سابق ، ص ص: 362-364.

**خاتمة:**

تنبع أهمية دراسة تقييم الآثار البيئية للمشاريع السياحية من كونها دراسة تنبئية بالمؤثرات البيئية المحيطة بالموقع المختار لتنفيذ المشروع السياحي في مرحلة التخطيط له وقبل البدء في اتخاذ أي خطوات تنفيذية قد لا تعود بالفائدة على نجاح أو استدامة المشروع، وتغطي دراسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات كلا من التأثيرات الطبيعية المرتبطة بالبيئة كتلوث الهواء والمياه والتربة، إلى جانب التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة من المشروع، وكذلك التأثيرات البيولوجية على الكائنات الحية التي تعيش في المنطقة المزمع إنشاء المشروع بها.

وتركز هذه الدراسات على ابراز النواحي السلبية للمشروعات السياحية كمصادر لزيادة استهلاك العديد من الموارد مثل المياه والطاقة، وكلاهما مصدران محدودان لدى معظم الدول، فالهدف الاساسي من هذه الدراسة هو تعظيم الآثار الايجابية والحد من الآثار السلبية من خلال التنبؤ واتخاذ ما يجب عمله للحد من هذه الآثار السلبية.

ونظرا لأهمية هذه الدراسات في تحديد مواقع المشروعات السياحية والنشاطات السياحية التي تشملها هذه المشروعات قامت العديد من الدول إلى وضع القوانين البيئية الملزمة بإجراء هذه الدراسات والموافقة عليها من قبل أجهزة البيئة ووزاراتها كشرط لإصدار الترخيص من قبل الدولة بإنشاء المشروع وتشغيله.

**قائمة المراجع:**

01- إبراهيم خليل بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

02- اوسرير منور وبن حاج جيلالي مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جوان 2002.

03- احمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

04- البنك الدولي، المرجع الأساسي للتقييم البيئي، واشنطن، المجلد الأول، الدراسة رقم 139، 1995.

05- المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تنمية السياحة المستدامة،المنظمة العالمية للسياحة، 2 مارس 2001.

06- بوديار زهية وجباري شوقي ، تقويم الأثر البيئي للمشاريع ، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت سكيكدة ، يومي 21 و 22 أكتوبر 2008.

07- بوحفص رواني وعلي بن ساحة ، دراسة وتقييم التأثير البيئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت سكيكدة، يومي 21 و22 أكتوبر 2008.

08- بن الضيف محمد عدنان وسلطاني محمد رشدي، متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات الاقتصادية بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.

09- براهيمي عبد الرزاق وزهية بوديار، تقييم الأثر البيئي للمنشآت كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، يومي 17 و18 ماي 2010.

10- بسمة عولمي، آلية التقييم البيئي و دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت سكيكدة ، يومي 21 و 22 أكتوبر 2008.

11- وزارة الادارة المحلية والبيئة، التعليمات التنفيذية لاجراءات تقويم الاثر البيئي، الهيئة العامة لشؤون البيئة، الجمهورية السورية العربية، شباط 2008.

12- حابس سماوي ومحمود القيسوني، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي" دليل مفهوم السياحة المستدامة و تطبيقها "، جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002.

13- يوسف قريشي، سلمى عائشة كيحلي وسليمة غدير أحمد، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 21- 22 نوفمبر 2012.

14- سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ، 2005.

15- سامية جلال سعد ، الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية دليل ارشادي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2007.

16- سامع عبد الوهاب التقييم البيئي للمشروعات السياحية على ساحل خليج العقبة ، ندوة التنمية والبيئة في مصر، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، 2002.

17- عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، مطبعة زهران، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991.

18- عنود القبندي، السياحة البيئية " 4 نماذج عربية على طريق التميز "، مجلة بيئتنا، العدد 129، مجلة بيئية شهرية تصدر عن الهيئة العامة للبيئة الكويتية، سبتمبر 2010.

19- عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط ، التنمية المستديمة " فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

20- صالح العصفور، التقييم البيئي للمشاريع ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 43، الكويت، جويلية 2005.

21- صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة دليل الأجهزة المحلية، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004.

22- قويدري محمد ودولي سعاد، نحو صناعة سياحية في إطار رؤية تنموية مستدامة و مسؤولة، الملتقى العلمي الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14 و15 فيفري.

23- رياض حامد يوسف عامر، تطوير منهجية لتقويم الاثر البيئي بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، رسالة ماجستير في العلوم البيئية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

24 - Normand Hall « Ecotourisme, tourisme durable, tourisme responsable ou tourisme équitable » l’ERE de l’écotourisme , Hiver; 2003.